العدد (2239) السنة التاسعة - الثلاثاء (6) أيلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نص ردن

إنذار جيم

■ علاء حسن

تزامنا مع الدعوة لتنظيم تظاهرات احتجاجية في التاسع من الشهر الجاري للمطالبة بتحسين الاداء الحكومي ، حشد الطرف الاخر امكانياته وطاقاته لافشالها والتقليل من اهميتها ، ومن المتوقع اللجوء الى الاساليب السابقة لمنع المتظاهرين من الوصول الى ساحة التحرير وسط العاصمة بقطع الطرق والجسور ، وربما اعلان فرض حظر التجوال .

في الخامس والعشرين من شباط الماضي اثبتت الحكومة فشلها في التعاطي مع التظاهرات التي شهدتها العاصمة ومدن اخرى ، ويبدو انها مصرة على انتهاج ذات الاسلوب في التعامل مع المتظاهرين ، فبدأت بعض وسائل الاعلام التابعة لاحزاب متنفذة مشاركة في الحكومة بكامل استعدادها للدفاع المبكر عن الاداء الحكومي ، وعزت اسباب تراجعه الى الخلاف السياسي ، وتنفيذ اجندات اقليمية لاجهاض التجربة الديمقراطية في العراق .

المراجعة الاولية لانجازات الحكومة منذ تشكيلها وحتى اليوم تكشف عن خلاف عميق بين اطرافها ، وما تحقق على الصعيدين الامني والخدمي يشير الى تراجع ملحوظ ، واستياء وتذمر من تجاهل مطالب العراقيين ، مع استمرار السجال حول تطبيق اتفاق اربيل ، وملفات اخرى عالقة وشائكة لم تستطع الاطراف المشاركة في الحكومة حسمها لتجاوز الازمة السياسية التي شهدتها البلاد منذ اعلان نتائج الانتخابات التشريعية .

بعد اندلاع تظاهرات شباط الماضي ابتكرت الحكومة بدعة الـ ١٠٠يوم ، ثم ترشيق الوزارات ، في حين ظل البرنامج الحكومي امام مجلس النواب خاضعا للبحث والمناقشة ، ومن المؤكد وبعد ان تمر تظاهرات التاسع من ايلول بسلام سيتم الاعلان عن ابتكارات جديدة الغاية منها امتصاص الغضب الشعبي باطلاق الوعود بتنفيذ المطالب الشعبية مصحوبة بالدعوة للتهدئة وعدم اثارة الشارع لتحقيق مكاسب لصالح جهات سياسية معينة .

بعض القوى السياسية وفي خطوة لتأكيد تمسكها بالحكومة الحالية ، نفت ان تكون وراء تنظيم التظاهرات وقوى اخرى اتخذت موقع المراقب من دون ان تبين موقفها تجاه ما يدور في الشارع وهي تدعي بانها الجهة الوحيدة المدافعة عن حقوق العراقيين ، فاثبتت بان وطنيتها بالدفاع عن الحكومة وادائها المتراجع .

الحكومة تعلم قبل غيرها بان المتظاهرين يطالبون بتحسن الاداء ولا يرفعون "شعار الشعب يريد اسقاط النظام" واستنادا لذلك فالاجهزة الامنية مطالبة بان تؤكد حرصها على حفظ امن المتظاهرين ، ولاسيما ان الجهات المنزعجة والخائفة من التظاهر قد تلجأ للاستعانة بالبلطجية بتنظيم تظاهرات مضادة ، والاعتداء على المحتجين ، او تسهيل عمليات اعتقالهم كما حصل في تظاهرات سابقة .

احد النواب المقربين من رئيس الحكومة قلل في حديث تلفزيوني من اهمية التظاهرات ووصفها بانها لا تعبر عن الارادة الشعبية ، وسيقف ضدها الملايين من العراقيين ، وما يثير التساؤل في قول النائب الذي كان يشغل منصبا حكوميا تأكيده وقوف الملايين ضد التظاهرات ، وهؤلاء من مؤيدي الحكومة ، ولا يعانون من سوء ادائها ، فاعلنوا الولاء المطلق كما يقال لها ولمسؤوليها ، لانهم وفروا فرص العمل للعاطلين ، وكافحوا الفساد وتصدوا لاعتداءات دول الجوار ، وبحسب رأي النائب فان المتظاهرين يبغون اثارة الشغب ، لذلك جاءت دعوته للوقوف ضدهم حفاظا على ممتلكات الدولة ، فاعطى اشارة ضمنية للبلطجية بالدخول في انذار جيم للدفاع عن المنجزات الحكومية المتحققة للملايين العراقيين .

مع بدء العد التنازلي لموعد التظاهرات ، ستدخل صحف وفضائيات تابعة لاحزاب متنفذة هي الاخرى في انذار جيم ، لافشال التظاهرات ، فعلى صعيد الاعلام سنقرأ مقالات ، ونشاهد ندوات تلفزيونية تتبنى الخطاب المستهلك تحث المواطنين على الالتفاف حول الحكومة ، مع تغطية التظاهرات المؤيدة لها ، وقراءة البرقيات المرفوعة من قبل السائرين وراء القيادة المظفرة القلقة والخائفة من تظاهرة تطالب بتحسين الاداء الحكومي.

النقل: مشروع القناة الجافة وهمي

هادي العامري

□ بغداد / المدى

اعتبر وزير النقل هادي العامري امس الاثنين، ان مشروع القناة الجافة الذي اعلنت عنه الحكومة مشروع وهمي، كونه يكلف مبالغ مالية طائلة لاطاقة للحكومة على توفيرها، وفيما اكد ان مطار الفرات الاوسط يواجه العديد من العقبات، حمّل مسؤولون في حكومة كربلاء المحلية وزارة النقل السابقة مسؤولية عدم الشروع بتنفيذ المطار حتى الان.وقال العامري في تصريح لوسائل الاعلام خلال زيارته محافظة كربلاء امس ان "مشروع القناة الجافة الذي اعلنت عنه الحكومة العراقية ووزارة النقل السابقة، والذي من المزمع ان يربط محافظات العراق بمنطقة الخليج العربي واوربا يعتبر مشروعا وهميا كونه يحتاج الى اكثر من ٢٠ مليار دولار وهو مبلغ كبير لاطاقة للحكومة العراقية على تحمله". وأضاف ان "المشروع عبارة عن بالون اعلامي اطلقته الحكومة وهي مشاريع اعلامية فقط ووهمية بمعنى الكلمة برغم انني اعتبره في حال نفذ احد اهم المشاريع الاستراتيجية التي يحتاجها العراق"، مستدركا بالقول "لكن مثل هذه المشاريع تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة وهي مازالت مجرد افكار لا اكثر".وبيّن العامري ان "مشروع سكة حديد بغداد- البصرة يحتاج الى ست سنوات لانجازه، وهو خط واحد بطول ٥٥٠ كم فكيف بقناة كبيرة تمتد على مسافة الاف الكيلو مترات وبخط مزدوج وتعمل بالكهرباء بحيث يصبح العراق جسرا بين دول المنطقة والعالم، وهو مشروع كبير جدا يجب التفكير به قبل اطلاق التصريحات لوسائل الاعلام بشأنه" بحسب تعبيره.وحول مشروع مطار الفرات الاوسط اكد العامري ان "المشروع يواجه العديد من العقبات لعل ابرزها تخصيص مكان مناسب لانشائه بعد اعتراض وزارات عديدة مثل وزارة النفط التي تريد انشاء مصفى في المنطقة الممتدة بين كربلاء والنجف، ووزارة الاتصالات التي تسعى الى بناء برج بارتفاع ٣٥٠ مترا في المنطقة نفسها، ووزارة النقل التي اكملت جميع المخططات الخاصة بالمطار بعد انتهاء التصميم من قبل شركة (IDPI) الفرنسية".وحمّل العامري وزارة النقل السابقة مسؤولية عدم التوصل الى حل عملي لتلك المشاكل"، لافتا الى "عزم وزارته على المباشرة بالمشروع بعد تحديد مكان خاص لانشائه وقد تقدم العديد من الشركات العالمية بطلبات الى وزارتنا باستثماره مدة ٢٠ الى ٢٥ سنة".وزاد بالقول ان "مشروع المطار لايزال ارضاً قاحلة، ولكننا سنباشر بالعمل حتى في حال اعترضت الوزارات الاخرى المعنية بالامر، لان المطار مهم جدا لمحافظات كربلاء وبابل والنجف ويخدم هذه المحافظات اقتصاديا".

الحلة تدرس ظاهرة انتشار البناء العشوائي

□ بابل / اقبال محمد

بينت دراسة اعدها المهندس احمد هادي كاظم الناشط في مجال المجتمع المدني حسين الفنهراوي أن ظاهرة البناء العشوائي للأحياء السكنية التي تعم الأحياء الجديدة في مدينة الحلة تميزت بعشوائية التخطيط وخاصة شوارعها و مداخلها والجانب الخدمي . واكدت الدراسه ان البناء العشوائي اوجد أحياءا تنقصها الخدمات وينقصها التخطيط ، أحياء قسمها أصحابها من الفلاحين والمالكين إلى قطع سكنية دون تخطيط ودون مراعاة لتخصيص مساحات خضراء أو مساحات لإنشاء المستوصفات أو المدارس ، فضلا عن الشوارع التي تقع عليها تلك الدور والتي يختلف عرضها بين (١،٥ - ٤ أمتار) ما سيولد وجود شوارع ضيقه في بعض الأحياء الحديثة . وبينت الدراسه التي أعدت بطلب من رئيس مجلس المحافظة إلى هيئة المستشارين و حصلت المدى على نسخه منها ان التأثير البيئي للبناء العشوائي في المناطق الزراعية هو الأكثر تأثيراً على نظام التوازن البيئي من خلال إزالة الغطاء النباتي في المناطق الزراعية التي وزعت من قبل صاحبها على المواطنين وخاصة النخيل لأن أكثر تلك الأراضي هي أراض زراعية وبساتين ، مما سبب تجريفاً للتربة و وجود بيوت عشوائية في أماكن لا يمكن إيصال الخدمات إليها . وتضمنت الدراسه زيارات ميدانيه لفريق عمل الهيئة أحياء بستان الحلو ، الصحة ، البكرلي ، المرانة ،نادر الأولى والثانية والثالثة وهي احياء جديده فوجد ان أغلب هذه الأراضي المشيد عليها دور هي أراض زراعية مفوضة بالطابو (طابو زراعي). أغلب البناء في هذه المناطق عشوائي يفتقر إلى أبسط الأمور الفنية في التخطيط من ناحية المساحات واتجاه واجهات الدور. كذلك عدم الالتزام بترك مساحات للشوارع والأفرع لتبليطها وإيصال الخدمات لها مستقبلا بسبب عدم انتظام شوارعها ، ما يؤثر على تقديم الخدمات لتلك الأحياء لعدم استطاعة آليات البلدية والمجاري أو سيارات الاطفاء دخولها في حالة حدوث حريق في تلك المناطق والأحياء،وعدم ترك مساحات لتشييد المدارس والمستوصفات ورياض الأطفال ومساحات خضراء يمكن بناؤها والاستفادة منها مستقبلا لتشييد تلك الأبنية. كما ان أكثر الدور قد تم إيصال الماء والكهرباء لها وبشكل إصولي فيما وجدنا ان مسارات أعمدة الكهرباء غير منتظم حيث يفتقر الى أبسط شروط ربط ونصب الأعمدة. عشوائية البناء تركت درابين وأفرعا داخل هذه الأحياء دون مخارج .وجميع تلك الدور المشيدة بمساحات مختلفة غير منتظمة يصعب تخطيط شارع بجانبها. و مشيدة بدون إجازات بناء وهذا مخالف للتعليمات بخصوص تشييد الدور داخل حدود بلدية الحلة. واوضحت الدراسه الكتب الموجه حول البناء العشوائي منها كتاب معنون إلى محافظة بابل العدد ٢١٩٩ في ٢٠٠٨/٩/٦ ومضمونه بالنظر لقيام الفلاحين وأصحاب الأملاك الكبيرة التي تقع داخل مدينة الحلة بتقسيم وبيع مساحات بأقل من ٢٠٠ متر أو أكثر مما يسبب عدة مشاكل منها (توزيع قطع غير نظامية تفتقر إلى وجود شارع نظامي وعدم ترك مساحات للخدمات والمباني العامة مثل المدارس والمستوصفات ورياض الاطفال وايصال الكهرباء إليها ويكون التوزيع بإشراف مديرية بلدية الحلة. والكتاب ذي الرقم ٤١٤٦ في ١٢/١٦/بابل بعنوان قطع أراض ،جاء فيه (إستنادا إلى أحكام الفصل الخامس المادة السابعة عشرة من قانون نظام الطرق والأبنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ المعدل والقرار ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ يمنع منعا باتا تقسيم الأملاك إلى عرصات ، إلا بعد موافقة الجهات ذات العلاقة وذلك لتعيين المساحة الخاصة وتحديد المساحات المخصصة لبناء المدارس والمخافر وكافة الخدمات الأخرى . وكتاب دائرة التسجيل العقاري في بابل ذي الرقم ١٧٢٣٩ في ٢٠٠٨/١٢/١ يعلم القائمقامية ان الدائرة غير مسؤولة عن تقسيم القطع الزراعية الى سكنية وليس هناك مخطط بإفراز تلك الأراضي وعمل الدائرة يقتصر على بيع الحصص وتحويلها الى المشترين ، وعلى دوائر الزراعة ووزارة المالية متابعة موضوع الأراضي الزراعية والحد من تفتيت ملكية الأراضي الزراعية . وكتاب وزارة الزراعة \ الهيئة العامة للأراضي الزراعية معنون إلى مديرية زراعة بابل /الأراضي/ البساتين ذي العدد ٢٢٧ في ٢٠٠٩/١/١١ يوضح التشريعات التي تنظم استغلال الأراضي الزراعية ومنها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ ، والقرارات رقم ٢٨٦ و٣٤٥ لسنة ١٩٨٧ و ١٢٥٣ لسنة ١٩٨١ تمنع منعا باتا التلاعب وتغيير جنس الأرض الزراعية إلا بالطرق القانونية ، والقرار ٧٠٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بانتفاء الصفة الزراعية ، وعليه نرجو منع مثل هذه التجاوزات من خلال أجهزتكم الرقابية وبشكل قطعي والإيعاز لدوائر التسجيل العقاري بعدم ترويج معاملات البيع لتلك الأراضي إلا بالطرق القانونية المشار إليها. وزار فريق عمل من هيئة المستشارين قائمقامية قضاء مركز الحلة والتقى صباح الفتلاوي قائمقام قضاء الحلة للاستفسار عن ما يمكن فعله للحد من ظاهرة انتشار البناء العشوائي، والتي أطلقت عليها قائمقامية قضاء الحلة تسمية (أحياء بدون خدمات) ، فاطلع على عدد من الكتب والمخاطبات الرسمية بخصوص حث الدوائر المعنية للحد من الظاهرةمنها محضر الاجتماع ذي العدد ١٤١٩ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٧ لممثلي دوائر (المجلس البلدي لقضاء الحلة / زراعة بابل/ كهرباء بابل/ ماء بابل/ عقارات الدولة) لمناقشة موضوع التجاوز على الأراضي الخاصة باستغلالها كقطع سكنية وبيعها على المواطنين وإيجاد الحلول المناسبة للحد من الظاهرة ، حيث تمت مناقشة الأمور التالية منها التعميم على المخاتير والمجالس المحلية لتبليغ مكاتب الدلالية بعدم التعامل بالأراضي الزراعية وبيعها على شكل قطع سكنية وبخلاف ذلك سوف يتحمل كافة التبعات القانونية على كافة الدوائر المعنية تفعيل دور الأعلام في دوائرهم. وكتاب قائمقامية قضاء الحلة ذي العدد ٤٧٩ في ٢٠٠٩/٣/١٥ المعنون إلى مديرية التخطيط العمراني بعنوان أحياء بدون خدمات ونصه (بما أن دائرة التخطيط العمراني هي الدائرة الأهم التي تعتني بوضع التصميم الأساسي والتخطيط العمراني لمدينة الحلة وهي المعنية بجمالية مدينة الحلة العمرانية فنحن نخاطبكم ليس من هذا الباب فحسب بل إن كافة موظفي دائرة التخطيط هم من أهالي محافظة بابل الكرام وهي أمانة في أعناقكم.

دعوات لمحاسبة الشركات المتورّطة بمشاريع فاشلة

□ الناصرية / حسين العامل

شددت اوساط حكومية ومهنية في محافظة ذي قار على ضرورة محاسبة الشركات المتورطة بتنفيذ مشاريع خدمية غير مطابقة للمواصفات الهندسية والفنية المعتمدة وذلك اثر ظهور علامات فشل في عدد من المشاريع المنفذة خلال الاعوام القليلة الماضية . وكشف عضو المجلس البلدي في قضاء الشطرة علي احمد مشهد التميمي مؤخرا عن تعرض عدد كبير من مشاريع الطرق المنفذة خلال عام ٢٠٠٥ للانهيار والتلف بصورة كبيرة . وعزا اسباب الفشل إلى عدم التزام الشركات المنفذة والى عدم مطابقة الكشوفات الخاصة بالمشاريع للمواصفات الهندسية والفنية .مشيرا في تصريحات صحفية إلى أن ، المجلس البلدي في قضاء الشطرة فاتح محافظة ذي قار بشأن فرض عقوبات على الشركة المنفذة للمشاريع المذكورة .واشار المصدر إلى ظهور علامات فشل في عدد من المشاريع المنفذة في القضاء المذكور من بينها مشروع طريق مدخل معامل الثلج ، وطريق بداية الحي الصناعي ، بالإضافة إلى طريق في منطقة الفتاحية .وكان نقيب المهندسين في ذي قار فكرت عبد الكريم عليوي قد شدد في وقت سابق وعبر تصريح صحفي نشرته المدى على أهمية متابعة الدوائر والجهات المعنية للمشاريع بعد التنفيذ ومساءلة الشركات والمقاولين عن الاضرار والفشل في أعمال التنفيذ التي ستظهر لاحقا، منوها الى أن الشركات المتلكئة والمتسببة بالفشل لم تساءل من الجهات الحكومية المعنية في الوقت الحاضر.واشار عليوي إلى ان سلامة المشروع هي مسؤولية تضامنية بين الشركة المنفذة وجهة المشرفة لكن في النهاية تظل الشركة المنفذة هي المسؤول الرئيسي عن سلامة المشروع بعد تنفيذه".واوضح قائلا " فالشركة المنفذة هي المسؤول الاول عن التنفيذ وان اخفت الخلل عن الجهة المشرفة على المشروع " .وفي ذات السياق حذر نقيب المهندسين في ذي قار من رداءة المواد الإنشائية الداخلة في تنفيذ المشاريع وانعكاسها سلبا على العمر الإنشائي للمشروع ،مؤكدا عدم مطابقة ٥٠٪ من المواد الإنشائية للمواصفات العالمية .واشار عليوي إلى ان الآثار السلبية للعمر الإنشائي للمشاريع أخذت تظهر بصورة واضحة على عدد من الأبنية المنشأة حديثا وهذا ما ينعكس سلبا على عمر المشروع، مشيرا الى ان ٣٠٪ من المشاريع التي أنشئت بعد ٢٠٠٣ تواجه حاليا مخاطر الفشل .ورد نقيب المهندسين أسباب الفشل الى عدة عوامل أساسية منها عدم مطابقة المواد الإنشائية الداخلة في تنفيذ المشاريع للمواصفات العالمية، مؤكدا عدم مطابقة ٥٠٪ من تلك المواد الإنشائية للمواصفات الفنية والعلمية .ودعا نقيب المهندسين الى تفعيل دور التقييس والسيطرة النوعية في منع استيراد المواد الإنشائية الرديئة ودخولها للأسواق المحلية .وتابع عليوي اما العامل الآخر لفشل المشاريع فيتمثل في اختيار الشركة المنفذة وتحديد المشرفين على تنفيذ تلك المشاريع واضاف فعدم اعتماد التخصص الفني للشركات في تنفيذ المشاريع وضعف خبرة الشركات المنفذة تسبب بتنفيذ مشاريع غير مطابقة للمواصفات الهندسية والفنية المعتمدة .وأردف كما ان تكليف المهندس المشرف بالإشراف على اكثر من مشروع ومن دون الاعتماد على توافق الاختصاص الهندسي للمهندس المشرف مع طبيعة المشروع المنفذ أسهم هو الآخر في ظهور سلبيات وملامح فشل في تنفيذ عدد من المشاريع، مشيرا الى قيام بعض الدوائر الحكومية بتكليف المهندس بأكثر من عشرة مشاريع مختلفة في آن واحد وهذا ما يفوق قدرة المهندس على الإشراف الميداني الدقيق على المشاريع المنفذة .

رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس كربلاء: لا صلاحيات للحكومة المحلية بمعاقبة مسببي ارتفاع الأسعار

□ كربلاء /علي العلاوي

أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق كطيفة الخيكاني ان كربلاء قدمت مقترحا باعتماد آلية توزيع لمفردات البطاقة التموينية بطريقة لا مركزية لكي تقدم الحكومات المحلية خدماتها إلى موطنيها بعيدا عن عمليات التأخير وآليات وزارة التجارة التي كشفت السنوات الماضية عقمها في توفير المفردات الداخلة رغم انه تم تقليلها من ١٠ مفردات الى خمس ..مثلما قال انه لا توجد أية صلاحية للحكومات المحلية لمعاقبة مسببي ارتفاع الأسعار بسبب غياب القوانين الرادعة ،كاشفا عن عدم وجود دعم لتفعيل دور الأسواق المركزية التي كانت فاعلة في السنوات السابقة. وقال الخيكاني في حديث للمدى أمس أن لا احد يضمن استمرار وصول مفردات البطاقة التموينية إلى المواطن وان لا احد يعرف ماذا ينقص المواطن ومالذي تم توزيعه لذلك طالبنا كثيرا بتعويض المواطن ما لم يوزع من مفردات البطاقة التموينية للأعوام الماضية..وأضاف :ان عدم انسيابية تأمين المواد الغذائية لكافة الأشهر يعود إلى التلكؤ الحاصل في عمل وزارة التجارة والذي سبب مشاكل سياسية واجتماعية كان من أثرها خروج المظاهرات وكان من أهم مطالب المتظاهرين تحسين مفردات البطاقة التموينية وديمومتها وقد خرجت تصريحات في وقتها بأنه سيتم إرسال الأموال اللازمة لدعم الباقة التموينية إلى مجالس المحافظات لتقوم بشراء المواد وتوزيعها إلا أن هذه التصريحات لم تتحقق وبقيت الوزارة متمسكة بمركزية شراء مفردات البطاقة وتوزيعها على مخازن المحافظات..موضحا انه كان هناك مقترح لرئيس الوزراء بتوزيع المواد الغذائية بسلة واحدة للمواطن ولم نر شيئا حتى الآن ونحن نطالب وزارة التجارة بإعادة النظر في هذا الموضوع وإرسال الأموال للمحافظات وهي تتكفل بشراء مفردات البطاقة التموينية بعيدا عن الاحتكار والمركزية أو أن تفعل دورها بصورة كاملة وتأخذ على عاتقها تأمينها كاملة وباستمرار.. وأشار إلى إن الكثير من المواطنين يشتكون من رداءة الطحين الموزع ضمن الحصة التموينية وهذا يعود إلى عدة أسباب ومنها اختلاف نوعية الخلطة التي يقوم بتجهيزها وتوزيعها سايلو كربلاء على المطاحن فمنها يعتمد على الحبوب المحلية وأخرى على الأجنبية ومنها من تحتوي على مادتين أو ثلاث مما يؤدي إلى حصول تفاوت في نوعية الطحين المنتج في المطاحن إضافة لذلك بعض أجزاء المطاحن قديمة وتعتمد على أساليب تقليدية في العمل ومنها أجزاؤها متهالكة وتالفة وقد قامت اللجنة الاقتصادية ولجان من وزارة التجارة بتغريم بعض المطاحن وإغلاقها بسبب رداءة الطحين الذي تنتجه إلا انه توجد في كربلاء مطاحن صالحة للعمل وتنتج الطحين بنوعية جيدة وثابتة كل شهر ونحن ندعو الوزارة إلى بناء مطاحن جديدة في المحافظة لسد احتياجات المواطنين من الطحين وتحسين نوعيته وهناك العديد من المواطنين قدموا طلبات لإنشاء مطاحن حديثة ومتطورة في المدينة تمت الموافقة عليها .

وأفاد الخيكاني ان عمليات ارتفاع الأسعار إن كان في المناسبات الدينية أو المناسبات الأخرى كبدء الدوام الدراسي أو الأعياد فانها خاضعة لمبدأ العرض والطلب وسوقنا مفتوح لجميع البضائع محلية أو أجنبية وان عدم وجود قوانين تحد من عملية ارتفاع الأسعار إضافة إلى عدم وجود صلاحية خاصة للجنة الاقتصادية تحد من هذا الأمر أدى إلى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية بالرغم من قيام اللجنة بالاتصال ببعض التجار وتوقيعهم على تعهدات خطية بعدم رفع الأسعار أو احتكار بعض المواد إلا انهم لم يلتزموا بتعهداتهم لعلمهم بعدم وجود صلاحية للجنة الاقتصادية لمحاسبتهم إلا فيما يتعلق بحجز المواد الغذائية الفاسدة أو منتهية الصلاحية .وعن تفعيل دور الأسواق المركزية لتكون رافدا لتوفير المواد ومن مناشئ رصينة قال رئيس اللجنة الاقتصادية إن الأسواق المركزية كانت صرحا اقتصاديا كبيرا يعتمد عليه أبناء الشعب العراقي في السنوات الماضية لكن هناك أسباب عديدة أدت إلى اضمحلال دوره في السنوات الأخيرة ومنها وقوع السوق في داخل منطقة القطع الأمني بحيث لا تستطيع شاحنات المواد الغذائية الوصول إليه وبالتالي صعوبة تجهيزه بالمواد الغذائية إضافة إلى عدم وجود الدعم الكافي له من قبل وزارة التجارة ليستطيع تأدية دوره على أحسن وجه ويغطي احتياجات مواطني كربلاء ورغم ذلك فإنه تم تجهيز السوق المركزي ببعض المواد الغذائية والمنزلية التي تباع بأسعار أقل نسبيا مما معروض في السوق المحلي .وان اللجنة قدمت عدة مقترحات لرفد السوق وتفعيل دوره عن طريق نقله إلى خارج مركز المدينة القديمة وبالتالي يسهل وصول المواطن إليه والتسوق بحرية إضافة إلى سهولة تجهيزه بالمواد اللازمة .وبخصوص الجمعيات الاستهلاكية فقد طالبنا وزارة التجارة بضرورة تفعيل دورها وإعادتها للعمل إضافة إلى دعم الأسواق المركزية كونها تمثل عنصراً مهماً في تهدئة أسعار السوق المحلية وخفض أسعار المواد الغذائية .لكننا لم نتلق أي رد إيجابي منها إضافة إلى مطالبتنا بزيادة الدعم المالي للأسواق المركزية والتي بالنتيجة تعود بالربح عليها ..وأفاد ان دور اللجنة الاقتصادية في مساعدة الصناعة العراقية والصناعيين هو رقابي تشريعي ونحن خاطبنا اتحاد الصناعات ولأكثر من مرة بهذا الخصوص إلا أننا لم نلمس أي رغبة في التعاون وهناك تباطؤ في تواصلهم مع اللجنة الاقتصادية رغم تواصلها مع كافة المشاريع الحكومية والأهلية وتقديم الدعم المعنوي وحل المشاكل التي تطرأ بين فترة وأخرى وفاتحت الوزارات المختلفة بوجوب استلام المواد منهم وإخضاع البضائع المستوردة للتقييس والسيطرة النوعية كل ذلك من أجل دعم المنتج المحلي وتطويره وإنعاش الاقتصاد الوطني .

من كل محافظة خبر

ميسان:

إنجاز دار للمسنين

اعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن انجاز دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل بدار رعاية المسنين في محافظة ميسان بكلفة مليار و (٢٠٠) مليون دينار.

وذكر بيان للوزارة تلقت(المدى) نسخة منه امس الاثنين:"تبلغ مساحة الدار (٢٢٥٠) مترا مربعا ويتكون من جناح للرجال يتألف من (١٤) غرفة مزدوجة مع خدماتها، وجناح اخر للنساء مؤلف من (١٤) غرفة مزدوجة مع خدماتها، اضافة الى ست غرف ادارية ومكتبة ومقهى للرجال ومصلى ومجموعة من الغرف الخدمية، ويضم مطبخا ومخزنا و لوندري ومطعما ، اضافة الى اربع حدائق داخلية.

بابل:

مناقشة الأثر البيئي للغبار

نظمت كلية العلوم في جامعة بابل حلقة نقاشية عن الأثر البيئي للغبار المنبعث من معملي اسمنت النجف والكوفة.

وقال مصدر في الجامعة إن الحلقة تضمنت محاضرة للباحث في كلية الزراعة الأستاذ حازم عزيز الربيعي استعرض فيها وصف كامل لمعملي الاسمنت من حيث الموقع والإنتاج والملوثات الغبارية الناتجة عنهما وتأثير تلوث الهواء بالغبار القاعدي في البيئة المحيطة،مبينا انه تم قياس تراكيز الدقائق الغبارية المنبعثة من المعملين والعالقة في الهواء وقياس بعض الصفات الفيزيوكيميائية وتقدير بضع العناصر الثقيلة Zn،Fe،Pb.

وأوضح ان الجانب الزراعي من البحث حدد (٨) محطات حول المعملين بأربعة قطاعات دراسية لإجراء فحوصات التنوع الإحيائي خلال أربعة مواسم وتضمن دلائل شانون – التكافؤ – أقصى تنوع – عدد الأنواع النباتية – الوفرة النسبية.

كركوك:

ندوات لعمال المحلات العامة

اقامت ملاكات الرقابة الصحية في دائرة صحة كركوك عدد من المحاضرات التثقيفية الخاصة بسلامة الاغذية والمشروبات ، والصحة العامة لاصحاب وعمال معامل الاغذية والمحلات العامة خلال شهر رمضان المبارك .

واشارت اللجنة الاعلامية في قسم الرقابة الصحية – احد مؤسسات وزارة الصحة الى ان الندوات اقيمت بالتنسيق مع شعبتي تعزيز الصحة والأمراض الانتقالية شملت جميع معامل الصناعات الغذائية والمشروبات المختلفة ، ومحلات الجزارة ، والمطاعم ، ومحلات المرطبات .

وتم في هذه الندوات تقديم الارشادات والمفاهيم الصحية وشرح بعض الأنظمة والقوانين والقرارات التي تخص اعمالهم مع الاستماع الى المشاكل والمعوقات التي تعترض اصحاب المحلات العامة في تنفيذ شروط الصحية .